

## تقرير رئيس مجلس الإدارة للعام 2020

### المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

يسرني أن أقدم إليكم النتائج المالية التي حققها بنك مسقط خلال العام 2020م، حيث تمكّن البنك من الحفاظ على موقعه الريادي في قطاع الخدمات المالية بالسلطنة مدفوعاً باستراتيجيته التي تركز على الإهتمام بخدمة الزبائن، لينتهي العام بشكل ايجابي على الرغم من التحديات القائمة و ذلك تزامناً مع تحسن في الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم.

### الاقتصاد العماني

يُعد إطلاق الخطة الخمسية العاشرة مؤشراً على بدء انطلاقة تنفيذ رؤية عُمان 2040 الطموحة، والتي تعتمد على محاور رئيسية هي: "الإنسان والمجتمع" و"الاقتصاد والتنمية" و"الحكومة والأداء المؤسسي" ومحور "البيئة المستدامة" حيث تستهدف هذه الرؤية تحقيق مجموعة من الأهداف لمواصلة مسيرة البناء والتقدم في مختلف القطاعات، مع إعطاء الأولوية لتعزيز دور التعليم والتعلم والبحث العلمي وتعزيز قدرات الكفاءات الوطنية وتنمية الشباب والحفاظ على التراث والثقافة الوطنية. وبهدف تحسين الأداء المالي في عام 2021م اعتمدت الحكومة حزمة من المبادرات والبرامج لتعزيز النمو الاقتصادي في السلطنة بما يتماشى مع أهداف الحكومة المتمثلة في تحقيق التوازن المالي على المدى المتوسط والبعيد.

ومع الخطوات الأولى لإنطلاقة رؤية عُمان 2040، فإن هدف الرؤية يتمثل في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة إدارة المال العام وترشيد الإنفاق، ومن المؤكد أن إجراءات السلطنة للتنويع الاقتصادي ستؤتي ثمارها حيث من المتوقع أن يصل الدخل غير النفطي إلى 3.2 مليار ريال عماني أو حوالي 37 في المائة من إجمالي الإيرادات بنهاية عام 2021م.

### الاستعراض المالي

حقق البنك ربحاً صافياً قدره (163.36) مليون ريال عماني في العام 2020م مقارنةً بالربح الصافي البالغ (185.55) مليون ريال عماني للعام 2019م، بإنخفاض نسبته (12.0%).

بلغ صافي إيرادات الفوائد من الأعمال المصرفية التقليدية وإيرادات التمويل الإسلامي (322.13) مليون ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م مقارنة بمبلغ (316.97) مليون ريال عماني للفترة ذاتها من العام 2019م، أي بزيادة نسبتها (1.6%).

بلغت الإيرادات الأخرى (134.41) مليون ريال عماني في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م مقارنة بمبلغ (155.20) مليون ريال عماني لذات الفترة من العام 2019م، أي بإنخفاض نسبته (13.4%). و يعزى هذا الإنخفاض بشكل رئيسي إلى الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كوفيد 19 وما صاحبها من إغلاق للأعمال التجارية في الربع الثاني والثالث والرابع من العام 2020م، بالإضافة إلى الإعفاءات عن بعض الرسوم. أمثالاً للقرارات الرقابية بهذا الخصوص.

بلغت مصروفات التشغيل خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م (179.85) مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ (195.93) مليون ريال عماني لذات الفترة من العام 2019م، أي بانخفاض نسبته (8.2%). ويعزى هذا للإجراءات الحساسة التي اتخذها البنك لتخفيض الإنفاق. خصص البنك مبلغاً قدره (81.04) مليون ريال عماني في العام 2020م لمجابهة صافي تعثر القروض والخسائر المحتملة الأخرى مقابل صافي مخصصات بلغت (56.13) مليون ريال عماني للعام 2019م. وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى المخصصات الاحترازية العامة التي قام البنك بوضعها في النصف الأول من سنة 2020م تحسباً للأوضاع الاقتصادية والتجارية الصعبة من جراء جائحة فيروس كوفيد 19 واستمرار الضغط المؤثر على أسعار النفط.

سجل صافي محفظة القروض والسلفيات والتي تشمل التمويل الإسلامي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (0.7%) لتصل إلى (8,937) مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ (8,878) مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2019م. ارتفعت إيداعات الزبائن والتي تشمل إيداعات زبائن الصيرفة الإسلامية بنسبة (4.2%) لتصل إلى (8,377) مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ (8,043) مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2019م.

بلغ العائد الأساسي للسهم (0.048) ريال عماني في عام 2020م مقابل (0.055) ريال عماني في عام 2019م. واستقر معدل كفاية رأس المال للبنك عند مستوى جيد بنسبة (20.77%) كما في 31 ديسمبر 2020م بعد تخصيص توزيعات الأرباح المقترحة لعام 2020م مقابل الحد الأدنى المطلوب وفقاً للوائح بازل 3 الصادرة عن البنك المركزي العماني والبالغ (13.25%).

هذا وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة (35%)، منها (25%) كأرباح نقدية و(10%) كأرباح مجانية، وبالتالي سيحصل المساهمون على أرباح نقدية قدرها (0.025) ريال عماني لكل سهم وذلك بإجمالي (81.238) مليون ريال عماني على رأس مال البنك الحالي. بالإضافة إلى ذلك، سيحصل المساهمون على أسهم مجانية بنسبة سهم واحد مقابل كل (10) أسهم عادية بإجمالي (324,952,253) سهماً بقيمة (32.495) مليون ريال عماني. تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة وإصدار الأسهم المجانية للموافقة الرسمية للجمعية العامة السنوية للمساهمين والجهات التنظيمية.

## المبادرات الإستراتيجية والتطورات الرئيسية

من منطلق دوره الريادي في القطاع المصرفي، حرص بنك مسقط على تعزيز تواصله مع زبائنه وشركائه في عام 2020م وذلك للتغلب على التحديات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا، كما استمر البنك في تقديم خدماته المصرفية الأساسية خلال فترة الإغلاق مع اتخاذ جميع تدابير الصحة والسلامة اللازمة للحفاظ على سلامة الموظفين والزبائن والشركاء. ولدعم الإقتصاد العماني قَدَّم البنك خيارات تأجيل القروض لزبائن الخدمات المصرفية للأفراد المستحقين حتى مارس 2021م، إلى جانب تقديم خدمات وتسهيلات مالية للزبائن من الشركات بما في ذلك إعادة هيكلة القروض، هذا وأطلق البنك قروضاً خاصة للشركات الصغيرة لمجابهة تحديات الوضع الراهن، أيضاً تم إعفاء الزبائن من بعض رسوم المعاملات المصرفية الرقمية وتخفيض رسوم نقاط البيع للتجار بما يتماشى مع التوجيهات التنظيمية والرقابية. وتضامناً مع الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كوفيد 19، ساهم بنك مسقط بأكثر من مليون ريال عماني لوزارة الصحة لشراء المعدات والمستلزمات الطبية اللازمة، كما أنشأ حساباً خاصاً للزبائن والجمهور العام للتبرع للوزارة.

هذا وساهمت استجابة البنك المبكرة واستراتيجيات إعداد بنية أساسية تكنولوجية مرنة في ضمان استمرارية الأعمال وهو أمر حيوي لدعم الاقتصاد، كما أضاف البنك العديد من المميزات والخصائص الجديدة في خدماته المصرفية عبر الهاتف النقال والإنترنت لتسهيل الخدمة الذاتية للزبائن. إضافة إلى ذلك أدى التوزيع المتزايد لبطاقات الدفع عن بعد واستخدام الأجهزة القابلة للإرتداء "سوار معصم اليد" إلى زيادة السهولة والأمان في عملية سداد المدفوعات عند نقاط البيع، كما أصبح بإمكان الزبائن فتح حسابات التوفير عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة الفرع لطلب الخدمة.

وفي قطاع المؤسسات الحكومية والشركات قام البنك بتوفير قنوات دفع آمنة بما يتماشى مع نظام حماية الأجور، وقد اشتركت العديد من المؤسسات الحكومية والشركات في منصات البنك الرقمية المصرفية، بما يتوافق مع الأهداف الوطنية لتعزيز التحول الرقمي. علاوة على ذلك، قدّم البنك خلال العام قروضاً لمشاريع حيوية في قطاعات النفط والغاز والاتصالات والطاقة.

كما حرص بنك مسقط على توافر السيولة الكافية، بالعملات المحلية والأجنبية على حد سواء، مما يدل على أدائه الجيد في أسواق الإقراض والإقراض، كما نجح البنك في جمع 800 مليون دولار أمريكي على شكل قروض بشروط تمويل مرنة، كما قام البنك بالتنوع في المحفظة الخاصة بالإقراض، مما أدى إلى تعزيز مصادر التمويل وإدارة المخاطر.

هذا ودشن ميثاق للصيرفة الإسلامية من بنك مسقط أول بطاقة للمشتريات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في سلطنة عمان للزبائن من المؤسسات والشركات، كما عمل ميثاق كمدير رئيسي لإصدار صكوك بقيمة 200 مليون ريال عماني في إطار برنامج الصكوك المحلية التابع لوزارة المالية.

### الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية

يشارك البنك بفعالية في تعزيز الشمول المالي وكذلك التوعية المالية في السلطنة، وتشمل مبادرات الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية أيضاً العديد من القطاعات الرئيسية مثل الشباب والرياضة والتعليم وتعزيز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والبيئة والسياحة وغيرها من القطاعات المهمة.

وضمن التزامه بتعزيز الشمول المالي في السلطنة، فقد توسعت شبكة فروع البنك إلى ما مجموعه 172 فرعاً بالإضافة إلى 467 جهاز صراف آلي و 125 جهاز إيداع نقدي و 185 جهازاً متعدد الاستخدامات في عام 2020م. كما دشن البنك مؤخراً وحدتين للخدمات المصرفية المتنقلة، وأطلق البنك باقة "وقار" المصرفية لتعزيز الشمول المالي للمتقاعدين وتلبية احتياجاتهم.

استمراراً لحملته التوعوية لمكافحة الإحتيال الإلكتروني بالشراكة مع شرطة عمان السلطانية عمل البنك على تعزيز تواصله مع الزبائن وأفراد المجتمع عبر قنوات التواصل الإجتماعي و وسائل الإعلام الرسمية لتعزيز الوعي في هذا الجانب وحمايتهم من التعرض لمحاولات الإحتيال.

أعلن بنك مسقط عن اكتمال مشروع تطوير قرية المسفاة القديمة في مسفاة العبريين بولاية الحمراء لإثراء السياحة التراثية في ربوع السلطنة وتشجيع رواد الأعمال العمانيين على بدء وإدارة مشاريعهم الخاصة، كذلك احتفل البنك بالشراكة مع بلدية مسقط بإنجاز مشروع حديقة الخوض التي تبلغ مساحتها 15,000 متر مربع، والتي تهدف إلى نشر المسطحات الخضراء بالإضافة إلى كونها متنفس لأفراد المجتمع في المناطق المجاورة.

واصل البنك تنفيذ برامج التوعية المالية بما في ذلك "المستثمر الصغير"، وبرنامج الإستشارات المجانية "إرشاد" لرواد الأعمال والأفراد، وبرنامج "ماليات" للثقافة المالية عبر الإنترنت. وفي عام 2020م أكمل برنامج "أكاديمية الوثبة" التابع للبنك تدريب دفعتين إضافيتين من رواد الأعمال في كل من مسندم والبريمي وقد تخرج من البرنامج أكثر من 130 رائداً ورائدة أعمال حتى الآن من خلال برامج وورش متعددة تستمر لثمانية أشهر وذلك منذ تدشين البرنامج في عام 2014م. تجدر الإشارة إلى أن البنك نجح في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لإتاحة التسجيل عبر الإنترنت لبرامج المسؤولية الاجتماعية التي ينظمها البنك بما في ذلك برنامج "الملاعب الخضراء" وأكاديمية الوثبة وإرشاد.

في عام 2020م، قدّم برنامج المسؤولية الاجتماعية الرائد "الملاعب الخضراء" الدعم لتطوير 15 ملعباً جديداً في مختلف ولايات ومحافظات السلطنة، ليصل إجمالي الفرق المستفيدة إلى 123 منذ إطلاق البرنامج في عام 2012م. هذا واستمر برنامج "تضامن" الذي ينظمه البنك سنوياً بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية، في توفير الأجهزة والمستلزمات الضرورية للأسر المسجلة لدى الوزارة، حيث استفاد من البرنامج أكثر من 1400 أسرة حتى الآن منذ انطلاقه قبل سبعة أعوام.

كما واصل البنك المساهمة في إنجاح مبادرة "فك كربة" بالتعاون مع جمعية المحامين العمانية وذلك للمساهمة في الإفراج عن 166 حالة لمواطنين معسرين، وكجزء من جهوده لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، تبرّع بنك مسقط بكراسي آلية متحركة إلى الجمعية العمانية لذوي الإعاقة وأجهزة سمعية للجمعية العمانية لضعاف السمع، وإنشاء ملعب خاص للأشخاص ذوي الإعاقة في مركز الأمان لإعادة التأهيل بالخوض، كذلك ساهم البنك في بناء مقر جديد لمركز التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة ودعم أيضًا جمعية دار العطاء الخيرية في بعض أنشطتها.

كذلك قام موظفو البنك بجمع التبرّعات لصالح العديد من المبادرات والأنشطة الخيرية من خلال فريق قلوب بنك مسقط (BM Hearts) التطوعي.

### الجوائز التقديرية

حصل بنك مسقط أكثر من 30 جائزة محلية ودولية تقديراً لإنجازاته المتميزة ومساهماته المختلفة؛ حيث تم إدراجه كواحد من "أفضل 100 شركة في الشرق الأوسط" من قبل فوربس الشرق الأوسط، كما فاز بجوائز من مؤسسات دولية عديدة من بينها، (Global Finance) و (The Banker) و (EMEA Finance) و (Euromoney) و (Asiamoney) و (Oman Economic Review) باعتباره أفضل بنك في السلطنة.

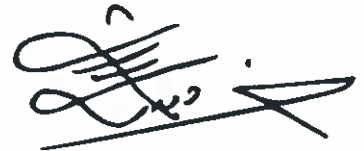
كما تم تكريم البنك من قبل وزارة التنمية الإجتماعية لجهوده في مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وفي منتدى عمان الرابع للشراكة والمسؤولية الإجتماعية لدوره الريادي في المسؤولية الإجتماعية وخدمة المجتمع.

### شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر إلى المساهمين على الثقة التي أولوها للبنك، وإلى كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على جهودهم المستمرة للإرتقاء بالقطاع المصرفي والمالي في السلطنة.

وفي الختام، يُشرفني أن أتقدم بأحر التهاني وأخلص التمنيات إلى صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله - ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لنهضة عمان المتجددة بقيادته الحكيمة، ونسأل الله العليّ القدير أن يحفظ جلالته ويعينه على مواصلة مسيرة التقدم والنماء والإزدهار في ظل قيادته الرشيدة.

والله ولي التوفيق،،،



خالد بن مستهيل المعشني